أزمة مياه النيل !!

ا.د. ابراهيم أحمد نصر الدين*

أثـــار رفض كل من مصر والسودان التوقيع على إتفاقية حوض نهر النيل منذ عدة شهور ، ردود أفعال متنوعة ومتباينة ، وبل احيانا تبدو متصارعة سواء من جانب مصر والسودان من جهة ، أو من جانب بقية دول الحوض من جهة ثانية وذلك على المستويين الرسمي والإعلامي . فقد طالبت كل من مصر والسودان بضرورة تضمين الإتفاقية عدة مباديء يتعين الإلتزام بها قبل قيامهما بالتوقيع عليها ، ألا وهي :

١- النص على احترام الحقوق التاريخية والمكتسبة للدولتين فيما يتعلق بحصتيهما التاريخية في مياه نهر النيل (٥٥,٥ مليار م٣ لمصر و١٨,٥ مليار م٣ للسودان).

٢- الإلتزام بالإخطار المسبق من قبل دول المنبع (إثيوبيا ، كينيا ، تنزانيا ، أوغندا ، رواندا ، بوروندي ، الكنغو الديمقراطية ، اريتريا) لدولتي المصب (السودان ومصر) عن أية أعمال تنوي دول المنبع القيام بها علي نهر النيل وروافده يمكن أن يؤثر سلبا على حصة الدولتين في المياه مع ما يتطلبه ذلك من موافقة الدولتين ابتداءً .

* استاذ العلوم السياسية والاقتصاد- معهد البحوث والدراسات الإفريقية- القاهرة

٣- ضرورة أن يكون التصويت على القرارات في التنظيم المقترح لنهر النيل إما بالإجماع أو بالأغلبية ، بشرط موافقة دولتي المصب إن أُتفق على الأغلبية .

وإزاء رفض دول المنبع اعتماد المباديء السابقة من جهة ، ورفض كل من مصر والسودان التوقيع على الإتفاقية ما لم يتم الأخذ بها من جهة ثانية ، فقد اتجهت بعض دول المنبع إلي التوقيع على الإتفاقية (إثيوبيا ، تنزانيا ، اوغندا ، رواندا) ، بشكل اثار موجة من الحرب الإعلامية بين الطرفين على المستويين الإعلامي والرسمي ، دفع بالغالبية إلي وصف هذه الحالة : بالأزمة ، بكل ما تحمل من تفسيرات وتبعات .

غير أن المتأمل لوضع هذه " الأزمة" وواقع دول المنبع من حيث احتياجاتها المائية ، ومن حيث قدراتها على التأثير على كمية المياه المتدفقة إلي مصر والسودان ، فضلا عن الإتفاقيات السابقة التي تنظم العلاقات المائية بين دول نهر النيل يدرك دونما عناء أنه لاتوجد " أزمة حالة تقتضي ردود أفعال عنيفة ، وإنما العكس هو الصحيح ، إذ مازال الوقت مبكرا للحديث عن أزمة بالمعني العلمي لها ، ومازال هناك وقت يسمح بالتعامل السلمي من خلال الدبلوماسية الناعمة ، أو من خلال السبل القانونية للحيلولة دون تطور الوضع إلي أزمة .

ومرد القول السابق أن دول المنابع حتي الوقت الراهن ليست في حاجة ماسة وحالة لكمية من المياه تؤثر علي حصتي مصر والسودان ، ثم إنه لاتوجد لديها القدرة في المستقبل المنظور للتأثير على كمية المياه ، فضلا عن أنه لايوجد لديها أي حق قانوني للتصرف على النحو الذي أعلنته.

وتفسير ذلك على النحو التالي:

أولا: دول المنابع ليست في حاجة ماسة وحالة للمياه:

ويرجع ذلك إلي عدة أسباب نذكر منها :

١- إن مياه نهر النيل لا تتسم في كميتها بالندرة ، بل العكس فهناك وفرة غير مستغلة ، ذلك أن المعدل السنوي لايراد نهر النيل من المياه يصل إلي نحو ١٦٦٥ مليارم^{٣} لا تستهلك مصر والسودان منها إلا ٨٤ مليارم^{٣} أي نحو ٦% من ايرادات النهر والباقي يضيع إما بالبخر أو في المستنقعات.

٢- إن غالبية دول المنابع تعتمد في زراعتها علي الأمطار وبنسب تتراوح مابين ٨٠% إلي نحو ٩٥% من الأراضي المنزرعة .

٣- إن الاحتياجات المائية من نهر النيل والمعلن عنها من جانب دول المنبع كانت عام ١٩٥٩م لكل من كينيا وتنزانيا واوغندا ١,٧٠٤ مليار م^{٣} كما تغطي احتياجاتها للخمسة وعشرين سنة المقبلة (أي حتي عام ١٩٨٤) ثم ارتفعت هذه الاحتياجات لكل دول المنابع إلي ٥ مليار م^{٣} في بداية التسعينيات لتغطي ذات الفترة (٢٥ عاما) . وزادت هذه المطالب مع بداية القرن الحالي لتصل إلي ١٠ مليار م^{٣} لذات الفترة المقبلة ، وعليه فإن بدء مشروعات التعاون بين دول نهر النيل يمكن أن يسهم في تلبية مطالب كل الدول ، بل يمكن من زيادة حصتي مصر والسودان لا إنقاصهما .

ثانيا : ليس لدول المنابع" قدرة " علي التأثير على انسياب المياه:

يفسر ذلك :

١- إن كلا من الدولتين الأعظم أثناء الحرب الباردة لم يبد قدرة على التأثير على المياه كرد فعل إنتقامي ، ذلك أن مصر قد شيدت السد العالي بعون سوفيتي، ورغما عن الإرادة الأمريكية والبنك الدولي ، في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة تحتضن نظام هيلاسلاسي في إثيوبيا حتي بداية سبعينيات القرن الماضي ، ولم ترد الولايات المتحدة بفعل إنتقامي ضد مصر على النيل الأزرق ، ثم تغيرت وتبدلت المواقع منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي ، فقد تحالف السوفييت مع نظام منجستو في إثيوبيا في الوقت التي دخلت فيه مصر في علاقات وطيدة مع الولايات المتحدة ، ولم يقم الإتحاد السوفيتي باي رد فعل إنتقامي من إثيوبيا ضد مصر .

٢- هناك صعوبات جمة في إمكانية إقامة سدود بالشكل المعلن عنه (نحو ٥٠ سدا) على روافد النهر ، ذلك أنه من الناحية الطبيعية فإن عمق المنابع يتراوح مابين ٣٠٠ – ٥٠٠م فكيف يمكن بناء سدود في هذا العمق ، وخلال مدة زمنية لا تجاوز عشرة أشهر قبل موسم الفيضان(استغرق بناء السد العالي نحو ١٠ أعوام وفي أرض منبسطة).

٣- وحتي لو كانت هناك إمكانية فنية لبناء السدود فإن تكاليف بنائها ستكون باهظة ، وتفوق قدرة دول المنابع .

٤- وحتي لو أمكن التغلب على العقبات الطبيعية والفنية والمالية لبناء سدود بهذا العدد ، فإن ذلك تستتبعه عدة تساؤلات : كم من مساحات الاراضي

سيتم غمرها خلف هذه السدود؟ وكم مليون نازح سيتم ترحيلهم من أراضيهم؟ وبأية تكلفة نفسية واجتماعية ومالية ؟

٥- ثم إن غالبية الاراضي التي تندفع منها المنابع ، هي اراض بازلتية غير صالحة للزراعة فما هي الجدوى من وراء تخزين هذه المليارات من المياه وراء هذه السدود الاهم إلا إذا كان الهدف من بناء عدد محدود منها هو توليد الطاقة ليس إلا ، وهو أمر لن يؤثر أو يلحق ضررا ذي شأن بكمية المياه المتدفقة إلي مصر والسودان .

ثالثا : وليس لدول المنابع أي "حق قانوني" في تقليل حصتي مصر والسودان من مياه نهر النيل :

اتجهت دول منابع نهر النيل إلي اتخاذ موقف شبه جماعي من رفض كافة الاتفاقيات السابقة المتعلقة بتنظيم البعد المائي في العلاقات بين دول نهر النيل . فعقب استقلال تنجانيقا (تنزانيا بعد ذلك) عام ١٩٦١ أعلن الرئيس نيريري(ماسسي بعد ذلك بمبدأ نيريري) ما أسماه الصفحة البيضاء ، فالدول التي خرجت من تحت عباءة الاستعمار هي مولود جديد ولذا يتعين ألا يتحمل باية التزامات إلا عقب مولده ، وهو ما يعني رفضه لكافة الإتفاقيات السابقة التي عقدت في الفترة الاستعمارية ، وقد تبعه في ذلك كلا من أوغندا وكينيا ، بورندي عقب الاستقلال، وقد سارت إثيوبيا على ذات النهج فقد أعلنت أمام مؤتمر المياه للأمم المتحدة بالأرجنتين عام ١٩٧٧م أنها غير متقيدة بأية التزامات تعاهدية تجاه الدول المشاطئة الأخري في حوض النيل ، وأنها تحتفظ بحقها السيادي منفردة في تنمية مواردها المائية .

وعلى أية حال فإنه يمكن الرد على هذه الإدعاءات قانونيا بما يلي:

١- أن كل المواقف السابقة لا سند لها في القانون الدولي ، ذلك أن الإتفاقيات المنظمة لنهر النيل ، على تنوعها ، تعتبر إتفاقيات إقليمية ترتب حقوقا على الإقليم نفسه فتدمغه بوضع دائم لا يتأثر بالتغييرات التي تطرأ على شخصية الدولة التي تمارس السيادة على الإقليم وحلول دولة محل أخري في السيادة علي الإقليم ، فهذا النوع من الحقوق لا يتأثر بحدوث حالة توارث أو خلافه وهو الأمر الذي نصت عليه اتفاقية فيينا بخلافة الدول في المعاهدات لعام ١٩٧٨م والتي تنص على عدم تأثر النظم الإقليمية بخلافة الدول . كما لا تتأثر إتفاقيات الحدود ايضا بخلافة الدول . وقد استندت محكمة العدل الدولية لهذه الإتفاقية في الحكم الذي اصدرته عام ١٩٩٧م في قضية مشروع غابتشيكو فو – ناغيماروس بين المجر وسلوفاكيا.

٢- ثم أن جل الإتفاقيات التي عقدت طوال الفترة الاستعمارية والمنظمة لنهر النيل كانت جزءا من إتفاقيات الحدود ، وعليه فإنه لايجوز التنصل من جزء من الإتفاقيات ، علي اعتبار أن نقض هذه الإتفاقيات بكاملها ، وهو ما تفعله دول المنابع ، إنما يقوض الاساس القانوني لوجودها وبخاصة ما يتعلق بحدودها.

٣- ويختلف الوضع فيما يتعلق بإثيوبيا عن الإتفاقيات الاستعمارية التي عقدت نيابة عن أقاليم شرق إفريقيا ووسطها المتعلقة بمياه نهر النيل، ذلك أن معاهدة ١٥ مايو ١٩٠٢م قد وقعها الإمبراطور منليك الثاني إمبراطور إثيوبيا(ولم تكن إثيوبيا مستعمرة) مع حكومة بريطانيا (نيابة عن مصر والسودان) ، وتنص المادة الثالثة منها على التزام ملك ملوك

إثيوبيا بعدم إقامة اية أعمال على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط يكون من شأنها التأثير على إنسيابها إلي النيل إلا بعد الإتفاق مع الحكومة البريطانية(الممثلة لمصر) وحكومة السودان .

وعليه فليس ثمة مبرر لرفض إثيوبيا الاعتراف بهذه المعاهدة إذ هي – فضلا عما تقدم – ليست إتفاقية استعمارية عقدت نيابة عنها من جهة ، ثم أن هذه المعاهدة تحدد أجزاء من الحدود بين إثيوبيا والسودان من جهة ثانية ، أضف إلي ما تقدم فإن إثيوبيا اعترفت بصحة إتفاقية ١٥ مايو ١٩٠٢م بموجب مذكرات تبودلت بينها وبين السودان في ١٨ مايو ١٩٧٢م لتسوية نزاع الحدود بين البلدين ، كما نها لم تطعن في صحة المعاهدة أمام لجنة الحدود بينها وبين أرتريا عام ٢٠٠٢م عند تحديد نقطة النهاية الغربية للحدود الإثيوبية الإريترية ، وهذه النقطة ثلاثية، إذ تلتقي عندها حدود السودان وإثيوبيا وإريتريا .

وإذا كانت دول المنابع ليست في حاجة إلي المياه بكميات كبيرة وإذا لم يكن بمقدورها التأثير علي المياه ، فضلا عن أنه لا يوجد لديها أي حق قانوني في التملص من التزاماتها القانونية السابقة ، فلماذا الضجة المثارة في الفترة الراهنة من قبل هذه الدول ؟؟؟

إن الإجابة على التساؤل السابق يثير موضوعا آخر أكثر حدة بل هو يشكل أزمة " حالة " إذ يبدو أن دول المنابع ومن ورائها بعض القوى الأجنبية، تحاول دفع كل من مصر والسودان إلي توجيه مجهودهما الرئيسي تجاه أزمة لم تولد (مياه النيل) في الوقت الذي يجري فيه العمل على تفكيك السودان ، ثم تهديد الوجود المصري برمته في مرحلة لاحقة قريبة .

أين تكمن الأزمة :

إن الحديث عن وجود أزمة تتعلق بمياه النيل إذن هو حديث وسلوك يبتعد بنا عن الأزمة الحقيقية "الحالة" بين دول حوض نهر النيل من جهة ، وبين كل من مصر والسودان من جهة أخري، فواقع الحال يشير إلي أن الأزمة تتعلق بمواريث تاريخية سلبية بين الطرفين ، وبواقع يتعلق بأوضاع دول الحوض داخليا وخارجيا ، وبمدركات وبممارسات سالبة من جانب كل من مصر والسودان تجاه دول الحوض وتفصيل ذلك:

أولا: المواريث التاريخية السالبة :

فالاحتكاك التاريخي المصري والعربي بمنطقة حوض النيل مازال يلقي بآثاره السلبية خاصة حال نشوب أي خلاف ولو محدود بين الطرفين ، إذ ترفع على الفور إعلاميا ودبلوماسيا راية الاستعمار المصري(إثيوبيا) ، وراية تجارة الرقيق العربي (كينيا)، وراية الغزو العربي للشمال الإفريقي(أوغندا) وراية العنصرية العربية (جنوب السودان) ، وخلف هذه الصورة نجد الانتماء إلي الأسرة السليمانية لدي الامهرا في إثيوبيا ، والزعم بانتماء الدينكا (الجماعة الأكبر في جنوب السودان) إلي يعقوب عليه السلام ..

ثانيا : واقع دول الحوض داخليا وخارجيا :

إن المتأمل في واقع دول نهر النيل يجد أنها مجزأة ثقافيا بين عربفون (مصر والسودان) وانجلوفون (كينيا ، تنزانيا ، أوغندا، جنوب السودان) وفرانكفون (رواندا ، بوروندي ، الكونغو الديمقراطية) وأمهرية (إثيوبيا) ، وهو ما يعني أن احتمالات التنافس، بل والصراع بين هذه الدول تظل احتمالا

قائما ، ثم إن مجتمعات هذه الدول في معظمها مجتمعات تعددية (إثنية ، ودينية ، ولغوية، الخ) وهو ما يعزز من احتمالات الصراع الداخلي، والحرب الأهلية ، فإذا ما اضفنا إلي ما تقدم التأثير الصهيوني في بعض هذه الدول (إثيوبيا – جنوب السودان – كينيا – اوغندا) فضلا عن قيام قوات الأفريكوم (القيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا) لتدريب جيوش هذه الدول وقواها الأمنية ، لأدركنا أن المسألة أخطر بكثير من وجود " أزمة حالة " حول مياه النيل .

ولقد تمكنت إثيوبيا منذ بداية هذا القرن من أن تصبح قوة إقليمية في المنطقة بدعم صهيوني وأمريكي دفعها لمناجزة النفوذ المصري السوداني في المنطقة بل واحتوائه أيضا ، فهي تقيم علاقات أمنية وعسكرية قوية مع كينيا منذ عام ١٩٦٤م عندما عقدت إتفاقية عسكرية معها لمواجهة المطالب الإقليمية للصومال في أرض الدولتين ، واستعرضت قوتها العسكرية في حربين متتاليتين مع إريتريا وتدخلت في الصومال عسكريا – ولاتزال – واسقطت حكم اتحاد المحاكم الإسلامية عام ٢٠٠٦م ثم استجلبت القوات الأوغندية والبوروندية تحت مظلة الإتحاد الإفريقي لتواجه قوات شباب المجاهدين في الصومال ، ولأول مرة يكون لإثيوبيا علاقات ذات شأن مع كل من أوغندا وبوروندي ، ثم أن قواتها وبدعم دولي (أكثر من اربعة آلاف جندي) موجودة على الحدود بين السودان وجنوب السودان .

ثالثا : المدركات والممارسات السالبة من جانب كل من مصر والسودان تجاه دول الحوض :

فلقد سقطت العديد من الرايات التي كانت ترفعها الدولتان في علاقاتهما مع دول الحوض ، توارت راية الاستقلال الاقتصادي (تأميم قناة السويس) وسقطت راية النضال المشترك لمناهضة الاستعمار والعنصرية (عقب معاهدة السلام المصرية – الاسرائيلية) وسقطت راية الوحدة الوطنية التي كان يمكن الترويج لها في دول الحوض ذات المجتمعات التعددية(بعد احداث الفتنة الطائفية في مصر منذ سبعينيات القرن الماضي) وسقطت راية المشروع الحضاري السوداني الذي أريد الترويج له عنوة في دول حوض نهر النيل ، فسقط المشروع وقسم السودان.

وقد تواكب مع ذلك ومنذ سبعينيات القرن الماضي ، السعي من جانب مصر لتعزيز التعاون مع دول في الحوض تعمل تحت راية المشروع الغربي (موبوتو في الكنغو زائير) وهو ما أثار حفيظة دول اشتراكية في المنطقة آنذاك (اثيوبيا) أو مع دولة كالصومال ومؤازرتها في اجتياحها إقليم اوجادين الإثيوبي ، أو الدعم العربي لعيدي أمين (أوغندا) وهو ما ولد مشاعر سلبية لدى حركة المعارضة لنظامه بزعامة يوري موسفيني وهي مشاعر مستمرة حتي الوقت الحاضر .

فإذا ما أضفنا إلي ما تقدم أن مصر إلي جانب مساندتها لحركات الكفاح المسلح في إفريقيا (لم تكن هناك حركات كفاح مسلح ذات شأن في منطقة حوض نهر النيل) ، كانت تعتمد في علاقاتها الاقتصادية مع إفريقيا على القطاع العام المتمثل في شركة النصر للتصدير والاستيراد فضلا عن خطين ملاحيين احدهما بشرق إفريقيا والآخر لغربها ، لأدركنا كيف أن

عملية الخصصة قد اسفرت عن تأكل القدرة المصرية علي الفعل في منطقة حوض نهر النيل .

ما العمل ؟

إذا كانت الأزمة كما أسلفنا أكثر تعقيدا مما يتردد حول مياه النيل ، فإن التعامل معها بالتراخي بهذا التهويل الإعلامي (حرب المياه) أو بالتراخي الدبلوماسي ، أو بالتعويل على الدبلوماسية الشعبية !! وهي ليست كذلك ، أمر يحتاج إلي إعادة نظر على المستويين القانوني ، والسياسي ، وليكن معلوما منذ البداية إن إتفاقية مياه النيل (الإتفاق الإطاري – عنتيبي) لن تعدل، وانها ستدخل حيز التنفيذ سواء وافقت عليها كل من مصر والسودان أو لم توافق.

أولا : على المستوي القانوني :

أقترح الموافقة الفورية لجانب كل من مصر والسودان على الإتفاقية كما هي، أو بالموافقة والتصديق عليها مع بعض التحفظات، ولدى كل من مصر والسودان الذريعة المناسبة في المرحلة الراهنة ، بالتراجع عن موقفهما ، ففي مصر يمكن أن ينسب الرفض للنظام السابق ، وفي السودان يمكن أن ينسب تاجيل الموافقة على الإتفاقية للإنشغال بتسوية مشكلة الجنوب .

وليس يجدى في هذا المقام الاستمرار في التمسك بالتحفظات الثلاثة المذكورة آنفا للاسباب التالية :

١- إن الإتفاقية الجديدة – على حد علمي – لم تلغ الإتفاقيات السابقة المتعلقة بتنظيم مياه نهر النيل ، ولايوجد في بنودها أية إشارة إلي أنها ستحل محل الإتفاقيات السابقة .

٢- ثم إن الإصرار على الإلتزام بمبدأ الإخطار المسبق – وهو مبدأ مقرر في القانون الدولي- لن يكون له أية قيمة إذا ما أصبحت كل من مصر والسودان جزءا من الإتفاقية حيث سيكون لخبرائهما كافة الصلاحيات للاطلاع على كل ما يجري ويخطط للنهر، بل إن عملية التعاون والتكامل هذه قد تضيف الكثير من الموارد المائية للدولتين.

٣- أما الإصرار على تمتع كل من مصر والسودان بحق الفيتو على قرارات الهيئة الجديدة للنيل ، فهو أمر مستغرب لسببين :

أولهما :

أنه يعطي ذريعة للقوى المعادية للعرب في المنطقة لتأكيد ادعاءاتها بالاستعلاء والعنصرية العربية ، إذ كيف يحق لدولة ممر (السودان) ودولة مصب(مصر) أن يكون لأي منهما اليد الطولي التي تعلو فوق إرادات دول المنبع .

ثانيهما:

إن هذا المسلك يعني أن علي الدبلوماسية المصرية والسودانية أن تذهبا في سبات عميق طالما تم امتلاك الفيتو ، وألا تبذل أي منهما جهدا لخلق شبكة مصالح مع بعض دول الحوض تدعم المصالح المصرية والسودانية .

ثانيا : على المستوي السياسي :

يفرض الوضع الراهن للعلاقات في المنطقة ضرورة السعي لتعديل ميزان القوى في المنطقة الذي يميل حاليا لصالح المحور الرباعي (إثيوبيا

– كينيا – أوغندا – جنوب السودان) الذي يعمل تحت المظلة الصهيونية – الأمريكية ، وذلك باتباع **مسارات أربعة :**

المسار الأول :

قيام كل من مصر والسودان ومعهما إريتريا والسعودية واليمن ببذل أقصي جهد لتسوية المسألة الصومالية على اعتبار أن الصومال تاريخيا هي الدولة التي كانت تحقق توازن القوى في المنطقة مع إثيوبيا وكينيا.

المسار الثاني :

تعزيز العلاقات العربية وبالذات المصرية/ السودانية باريتريا بحسبان أن الاخيرة مع الدعم العربي لها – والذي لايعني مقاطعة إثيوبيا – يمكن أن يحقق توازنا للقوي مع إثيوبيا وقد حاولت اريتريا مرارا تعميق علاقاتها مع العرب فلم تجد إلا صدودا (فيما عدا قطر).

المسار الثالث :

بذل جهد دبلوماسي ، واقتصادي مكثف مع بعض دول الحوض الأربع الاخري (الكنغو الديمقراطية ، ورواندا – وبوروندي ، وتنزانيا) والذي يمكن أن يجد له مردودا في مواجهة المحور الرباعي الآخر ، حال الإعلان عن قيام منظمة لدول نهر النيل .

المسار الرابع :

السعي لممارسة ضغوط على الدول الكبري(الصين ، إيطاليا ..) التي تسعي إلي تمويل وإنشاء مشروعات على نهر النيل ، دون موافقة كل من مصر والسودان ، وبتهديد مصالحها التجارية والاستثمارية في البلدين كلما أمكن ذلك.

الطابعون دار جامعة أفريقيا العالمية للطباعة